﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦﴾ [البقرة: 286]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ربـط التَّيـسير ورفـع المشقَّة، باستجابة أهل الإيـمـان لأوامـر الرّحمن

تتجلّى العلاقة بين هذِهِ الآيَةِ وما قَبْلَها، في أنّ المُؤمنين لمّا مَنَّ الله عليهم بالإيمان، ومتانة العقيدة، فآمنوا بالله المُنْزِلِ الحكيم، والقرآن المُنْزَلِ العظيم، وبالنّبيّ ذي الخلق الكريم، وصدّقوا بالرُّسل السّابقين، والكتب المنزلة على الأقوام الماضين، والتزموا بمقتضيات الإيمان، من تطبيق الأحكام، والانضباط مع مبادئ الإسلام، حينها تجسّد لهم ثقل التّكليف، وحساسيّة الالتزام الشّريف، فراحُوا يطلبون التّخفيف، حتّى لا يتحمّلوا ما لا طاقة لهم به، داعين الله أن يراعي لهم ما يبدر منهم من نسيان وما يصدر منهم من عصيان، وأن لايُحَمِّلُوا الآصار الّتي تحمّلتها الأمم السّوالف، بل يطلبون من الله أن يعاملهم بعوارف الإحسان، لا بقوارع الامتحان، فيلفّهم بالعفو، ويشملهم بالمغفرة، ويكنفهم بالرّحمة، و يؤيّدهم بالنّصر المبين، على أعدائهم الكافرين[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لَا يُكَلِّفُ﴾: من التَّكليف، وهو الأَمْرُ بِمَا يَشُقُّ، وَقد كَلَّفَه تَكْلِيفاً، وتَكَلَّفَه تَكَلُّفاً: إِذا تَجَشَّمَهُ، وأصلُ التَّكليف: من الكَلَفِ وهو

(1) البِقاعيُّ، نَظم الدُّرَرِ: 4/175، والرّازيُّ، مفاتيح الغيب: 7/115.

الإيلاعُ بالشَّيءِ، ومنه الكَلَفُ في الوَجْهِ؛ لِتَصَوُّرِ كُلْفةٍ به، بتَوجيهِ أمرٍ إلَيْهِ، يَجْعلُه في مَشقّةٍ وحَرَجٍ[1]، والمعنى لا تكلّفنا ما لا نُطيق، وقيل: ما يشقُّ علينا فعله على الدّوام، وقيلَ: مَا لَا نستطيع من عقوبة ذنوبنا[2].

2) ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾: أيّ طاقتَها، وهي كلُّ مُخْتَزَنٍ في باطنِ الإنسانِ من قُدْرَةٍ وُسْعٍ، وأصلُ الوُسْعِ: يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضِّيقِ وَالعُسْرِ، وَالوُسْعُ: الجِدَةُ والغِنى، وَأَوْسَعَ الرَّجُلُ: كَانَ ذَا سَعَةٍ، فهو باسطٌ وواسعٌ لنَفْسِه وأهلِه، والمعنى هُنا: أيّ لا يُحمِّلُهَا مِنْ أمرِ دينِها إلّا ما هو في طَوْقِهَا[3]، والوُسْع ما يسعُ الإنسان، ولا يضيقُ عليه، ولا يُحرجُ فيه، أي لا يكلّفها إلّا ما يتّسع فيه طوقه، ويتيسّر عليه دون مدى غاية الطّاقة والمجهود، فقد كان في طاقة الإنسان أن يصلّي أكثر من الخمس، ويصوم أكثر من الشّهر، ويحجّ أكثر من حجّة[4].

3) ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾: الكَسْبُ: ما يَتَحَرَّاه الإنسانُ ممَّا فيه جَلْبُ مَنفعةٍ أو دَفْعُ ضُرٍّ، يُقالُ: كَسَبْتُ المالَ واكتَسبْتُه وتكسَّبْتُهُ، وأصلُ الكَسْبِ يَدُلُّ عَلَى ابْتِغَاءٍ وَطَلَبٍ وَإِصَابَةٍ، والكَسْبُ: طَلَبُ الرِّزقِ، ورَجُلٌ كَسُوبٌ للمالِ وكَسَّابٌ، له مكاسِبُ، والمعنى هُنا: لَها مَا كَسَبَتْ مِنْ خير؛ وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ من شَرٍّ[5]، ولمّا كان الشّرّ ممّا تشتهيه النّفس، وهي أَجَدُّ واعْمَلُ فيه، جعلت لذلك مكتسبة فيه، بخلاف الخير، فإنّها لمّا لم تكن فيه كذلك، وصفت بما ليس فيه الاعتمال، فقال: كسبت[6].

4) ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾: تُعاقِبْنا؛ مِنْ أَخَذَه بذَنْبه، وآخذَه مُؤاخذةً: عاقبَه عليه وجازاه، وأصلُ آخذَه: ضَبَطَهُ أو حازَه، وتمكَّنَ منه فعاقبَه، فآخَذَه بِذَنْبِهِ مُؤَاخَذَةً، أَخَذَه بِهِ وعاقَبَه[7].

---

(1) الرّاغِبُ، المفردات، والسَّمِيْن، عمدة الحفّاظ، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، والزَّبيديُّ، تاجُ العَروس، وجبل، المعجَم الاشتِقاقيُّ المؤَصَّلُ: (كلف)، والمصطفويُّ، التَّحقيقُ في كَلِماتِ القُرآنِ الكَريمِ: 10/101.

(2) الكرمانّي، غرائب التّفسير: 1/237.

(3) السَّمِيْن، عمدة الحفّاظ، وجبل، المعجَم الاشتِقاقيُّ المؤَصَّلُ: (وسع)، وابنُ قُتَيبَةَ، غَريبُ القُرآنِ، ص: 89، و السِّجِستانيُّ، غَريبُ القُرآنِ، ص: 487، والمصطفويُّ، التَّحقيقُ في كَلِماتِ القُرآنِ الكَريمِ: 13/106.

(4) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/233.

(5) الزّمخشريُّ، أساسُ البَلاغَة، والرّاغِبُ، المفردات، والسَّمين، عمدة الحفّاظ، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللّغة: (كسب)، والبَيضاويُّ، أنوارُ التّنزيلِ: 1/166.

(6) الإيجيّ، جامع البيان: 1/214.

(7) ابنُ سيدَه، المحكَم، وابنُ منظور، لِسانُ العَرَب، والزّبيديُّ، تاجُ العَروس، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللّغة، والسَّمين، عمدة الحفّاظ: (أخذ).

5) ﴿نَّسِينَآ﴾: غَفَلْنا فَتَرَكْنا؛ يُقالُ: نَسِيتُ الشَّيءَ أَنْساه نِسْيانًا: تَرَكْتُهُ عن ذُهولٍ وغَفلةٍ، وأصلُ النِّسيانِ يَدُلُّ على إغفالِ الشَّيءِ، يُقالُ: نَسيتَ الشَّيءَ إذا لم تَذْكُرْهُ[1]، قوله ﴿إِن نَّسِينَآ﴾ فيه تأويلان: أحدهما: يعني إن تناسينا أمرك، والثّاني: تركنا، والنّسيان: بمعنى التّرك كقوله تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾ [التّوبة: 67]، قاله قطرب[2].

6). ﴿أَخۡطَأۡنَاۚ﴾: أتيْنا بخَطأٍ، والخطأُ ضدُّ العَمْدِ، وأصلُ خَطَأ يَدُلُّ عَلَى تَعَدِّي الشَّيْءِ، وَالذَّهَابِ عَنْهُ، وَالخَطَاءُ مُجَاوَزَةُ حَدِّ الصَّوَابِ، وأَخْطَأَ: إذا لم يتعمَّدْ، وخَطِئَ إذا تَعمَّدَ الإثمَ، والمَعْنى هُنَا: أَتَيْنا بخَطإٍ وفاتَنا الصَّوابُ، فعدَلْنا عنه سَهَوًا من غَيْرِ تَعَمُّدٍ[3]، ومعنى أخطأنا، "فيه تأويلان: أحدهما: ما تأوّلوه من المعاصي بالشّبهات، والثّاني: ما عمدوه من المعاصي الّتي هي خطأ تخالف الصّواب، وقد فرّق أهل اللّسان بين (أخطأ) و (خطئ)، فقالوا: (أخطأ) يكون على جهة الإثم وغير الإثم، وخطىء: لا يكون إلّا على جهة الإثم"[4].

7) ﴿إِصۡرٗا﴾: أيْ: ثِقَلًا، وأصْلُ الأَصْرِ: عقْدُ الشَّيءِ وحبْسُه بقَهرٍ، وحَمَلَ عَنْهُم الإِصْرَ، أي: الثِّقَلَ العَظيمَ من كُلْفَةِ أَمْرٍ، أو وبالِ نَهْيٍ، والمعنى هُنا: لا تَحْمِلْ عَلَيْنا عَهْدًا أو تَكْليفًا يَثْقُلُ عَلَيْنا، أو إثمَ عَهْدٍ لا نَفِي بهِ[5]، وقالوا: كلّ عقد من قرابة أو عهد، فَهُو إصْر، والعرب تقول: مَا تأصِرُني على فلان آصرة، أي ما تَعطفني عليه قرابة ولا مِنّة، وفي هذا السّياق، قال الحطيئة:

عَطَفُوا عَلَيَّ بِغَيْرِ آصِرَةٍ فَقَدْ عَظُمَ الْأَوَاصِرْ[6].

8) ﴿مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾: مَا يَصْعُبُ علينا، والطّاقَةُ: القُوّةُ، وتُسَمَّى الإطاقة والطَّاقة، وأصلُ طَوَقَ: كُلُّ مَا اسْتَدَارَ بِشَيْءٍ، فطَوَّقْتُكَ الشَّيْءَ، إِذَا كَلَّفْتُكَهُ، والطَّاقةُ: اسمٌ لِمَا يَقْدِرُ

(1) ابنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة: (نسي)، وجبل، المعجَم الاِشتِقاقيُّ المؤَصَّلُ: (نسو- نسى)، والغَزنَويُّ، باهِرُ البرُهانِ: 1/271، والنَّيسابوريُّ، إيجازُ البَيانِ: 1/177.

(2) الماورديّ، النّكت والعيون: 1/364.

(3) الرّاغِبُ، المفردات، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، وجبل، المعجَمُ الاِشتِقاقيُّ المؤَصَّلُ: (خطأ)، وابنُ قُتَيبَةَ، غَريبُ القُرآنِ، ص: 215، والنَّيسابوريُّ، إيجازُ البَيانِ: 1/177، والغَزنَويُّ، باهِرُ البُرهانِ: 1/272.

(4) الماورديّ، النّكت والعيون: 1/364.

(5) الزّمخشريُّ، أَساسُ البَلاغَة، والرّاغِبُ، المفردات، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، وجبل، المعجَمُ الاِشتِقاقيُّ المؤَصَّلُ: (إصر) وابنُ الهائِم، التِّبيانُ، ص: 117.

(6) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/370.

الإنسانُ أن يفعلَه بمَشقَّةٍ، وذلكَ تَشْبيهٌ بالطَّوْقِ المُحيطِ بالشَّيءِ، والمعنى هُنا: لا تُحَمِّلْنا ما يَصْعُبُ علينا مُزاوَلَتُهُ[1]، "وقال ابن الأنباري: المعنى: لا تحمّلنا ما يثقل علينا أداؤه، وإنْ كنّا مطيقين له على تجشّم، وتحمّل مكروه، فخاطب العرب على حسب ما تعقل، فإنّ الرّجل منهم يقول للرّجل يبغضه: ما أطيق النّظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنّه يثقل عليه"[2].

9) ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا﴾: وامْحُ ذُنوبَنا؛ والعَفْوُ: المَحْوُ والطَّمْسُ، يُقَالُ: عَفَا يَعْفُو عَفْوًا وأصلُ العَفْوِ: يدلُّ عَلَى تَرْكِ الشَّيْءِ، فعَفْوُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ خَلْقِهِ: تَرْكُهُ إيَّاهُمْ فَلَا يُعَاقِبُهُمْ، والمعنى هُنا: طَلَبُ التَّجاوُزِ عَنِ الذَّنْبِ وتَرْكُ العِقابِ عَلَيْهِ[3].

10) ﴿مَوۡلَىٰنَا﴾: أي: وَلِيُّنا، والمَولى: هُوَ السَّيِّدُ والمُنْعِمُ والنَّاصرُ والمُعينُ، وأَصْلُ وَلِيَ: يَدُلُّ عَلَى قُرْبٍ، والمَعنى في حقِّ اللّه: المُعينُ الّذي تَرْكَنُ إليهِ وتعتمِدُ عليهِ، وتَحْتمي به عِنْدَ الشِّدَّةِ والرَّخاءِ، وفي السَّرّاءِ والضَّرَّاءِ[4].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

لا يكلّف اللّهُ المؤمن فوق الإمكان، بل يحيطه باللّطف والرّحمة كلّ أوان

تشير الآية الكريمة إلى أنّ اللّه تعالى، لا يُحمّل عباده ما لا يَسْتَطيعونَه، ولا يكلّفهم فوق ما يطيقونه، لأنَّ دِينَ اللّه مَبْنيٌّ على التّيسير، فلا مَشَقَّةَ فيه ولا تعسير، ولن يشادّ الدّين أحدٌ إلّا غلبه، والمؤمنون لا يفتؤون يتضرّعون إلى اللّه، أن لا يُعاقِبهم جرّاء النّسيان، وأن لا يؤاخذهم بالأخطاء المرتكبة عن السّهو القاهر، في الأفعال والأقوال وتوارد الخواطر،، وأن لا يحمّلهم إصرا مرهقا، تنوء به الظّهور، كما وقع للماضين في سالف العصور، وأن يشملهم بالعطف، ويسلك بهم مسالك اللّطف، عفوًا وغفرانًا ونعمة، فهو الدّاعم المؤازر في كلّ أزمة، وهو مصدركلّ نصرة ورحمة[5].

(1) الرّاغِبُ، المفردات، والسَّمين، عمدة الحفّاظ، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة: (طوق)، والكَفَويُّ، الكُلّيّاتُ، ص: 586.
(2) ابن الجوزي، زاد المسير، ص: 586.
(3) الرّاغِبُ، المفردات، وابنُ منظور، لِسانُ العَرَبِ، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، وابنُ الأَثِير، النِّهايَةُ: 3/265، والكَفَويُّ، الكُلّيات، ص: 151.
(4) الرّاغِبُ، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ، وابنُ فارِس، مقاييسُ اللّغة: (ولي)، وابنُ قُتَيبَةَ، غَريبُ القُرآنِ، ص: 100.
(5) لَجنَةٌ مِن عُلَماءِ الأَزهَرِ، المنتَخَبُ في تَفسيرِ القُرآنِ الكَريمِ، ص: 69، ونُخبَةٌ مِن أَساتِذَةِ التَّفسير، التَّفسيرُ المَيَسَّرُ، ص: 49، وجَماعَةٌ مِن عُلَماءِ التَّفسير، المختَصَرُ في تَفسيرِ القُرآنِ الكَريمِ، ص: 49 (بتصرّف).

❁ الإيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

دَلالة الاستئناف في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾:

بـيـان يُـسـر التَّكاليف تَفَضُّلًا ورَحْمَةً من الله بعباده

جُمْلَةُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ مُسْتَأْنَفَةٌ استئنافًا ابْتدائيًّا، مَسوقَةٌ لبيانِ يُسْرِ التَّكليفِ إِثْرَ حكايةِ تكليفِ المُؤْمنينَ بالأوامر والنّواهي[1]، فهي إخبارٌ منه سبحانه وتعالى[2] بعدَ تَلَقِّيهم لتَكاليفه بالطّاعة والقَبول، بما لَه عليهم في ضِمْنِ التَّكليفِ مِنْ محاسِنِ آثارِ الفَضلِ والرَّحمةِ؛ ابتداءً لا بعدَ السُّؤالِ[3]، وهذهِ الآيةُ نَظيرُ قولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾[4] [البقرة: 185].

وفي هذا الاستئنافِ: إِظْهَارُ ثَمَرَةِ الإيمَانِ وَالتَّسْلِيمِ وَالطَّاعَةِ، فَأَعْلَمَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الدِّينِ التَّكْلِيفَ بِمَا فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ تَبْشِيرٌ بِاسْتِجَابَةِ دَعْوَتِهِمُ الْمُلَقَّنَةِ، أَوِ الَّتِي أَلْهَمُوهَا: وَهِيَ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا - إِلَى قَوْلِهِ - مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، قَبْلَ أَنْ يَحْكِيَ دَعَوَاتِهِمْ تِلْكَ[5].

نُكتة احتمالِ كلمةِ (وُسْع) للقُدْرَة والطَّاقة:

المبالغةُ في اتِّساعِ المعنى، وتأكيدُ رَفْعِ الحَرَجِ والمَشَقَّة

قولُه تعالى: ﴿إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ أيْ: إلّا ما تَسَعُهُ قُدْرَتُها فَضلًا ورحمةً، أَوْ ما دُونَ مَدى طاقتِها، بحيثُ يَتَّسِعُ فيه طَوْقُها ويَتَيَسَّرُ عليها[6]، كَقَولِهِ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: 185]، ومَبْنى المَعْنى الأوَّلِ: كَوْنُ الوُسْعِ بمعنى القُدْرَةِ، أيْ: لا يُكَلِّفُ إلّا بِقَدْرِ قُدْرَتِها، ومبنى المَعْنى الثّاني: أنَّه مَصْدَرٌ بمعنى المُشْتَقِّ،

(1) القُونَويّ، حاشية على البيضاويّ: 5/504.

(2) وعلى القول بأنَّ قولَه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ﴾ مِنْ جملة دعاء المؤمنين، يكونُ في الكلام التفاتٌ بالعُدول عن الخِطاب إلى الغَيبة بذِكر لفظ الجلالة: (الله)، وفائدتُه: إظهارُ التَّمَلُّقِ بأنَّ له من صِفاتِ العظمةِ ما يَقتضي العفوَ عن ضَعفهم. ينظر: البِقاعيُّ، نَظم الدُّرَر: 4/176، والقاسِميُّ، محاسِنُ التّأويلِ: 2/242.

(3) الآلوسيُّ، روحُ المعاني: 2/66.

(4) أَبو حَيّانَ، البَحرُ المحيطُ: 2/760.

(5) ابنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/134.

(6) البَيضاويُّ، أنوارُ التَّنزيلِ: 1/166.

أيْ: ما يَتَّسِعُ فيه طَوْقُها، ويَسْهُلُ عليها من المَقدورِ، فَهُو أَخَصُّ، كما إذَا كان في قُدْرَتِهِ أَنْ يُصلِّيَ سِتًّا، فأَوْجَبَ خَمْسًا، فالواجبُ دون مَدى طاقتِه، أي: غَايتها ونهايتها؛ إذ عامَّةُ الأحكام كَذَلكَ؛ لأنَّا نَقْدِرُ أَكْثرَ من الصَّلواتِ الخمسِ، ومن الصَّوم في رمضانَ، وعلى كِلا التَّقديرَين في النَّظْمِ الكريمِ مُبَالَغَةٌ؛ حَيْثُ أَطْلَقَ الوُسْعَ الّذي هُوَ مَصْدَرٌ، على ما تَسَعُهُ القُدْرةُ في الاحتمالِ الأوَّلِ، أَوْ أَطلَقَه على الواسِعِ، وهو المُرَادُ بما دونَ مَدَى طاقتِها؛ أي ما دونَ غايةِ طاقَتِها[1].

بَديعُ المقابلة بين جملة ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ وجملةِ ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾:

قَوْلُهُ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ حَالٌ مِنْ ﴿نَفْسًا﴾؛ لِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ الوُسْعِ الّذي كُلِّفَتْ بِهِ النَّفْسُ، وَهُوَ أَنَّهُ إنْ جَاءَتِ النَّفْسُ بِخَيْرٍ، كَانَ نَفْعُهُ لَهَا، وَإنْ جَاءَتْ بِشَرٍّ كَانَ ضَرُّهُ عَلَيْهَا، وهذه المُقابَلَةُ البَديعَةُ[2] حَاصِلَةٌ مِنَ التَّعْلِيقِ بِوَاسِطَةِ (اللَّام) مَرَّةً، وَبِوَاسِطَةِ (عَلَى) أُخْرَى؛ فقد طابَق بينَ: ﴿لَهَا﴾ و﴿وَعَلَيْهَا﴾، فجاءت العبارةُ في الحسناتِ بـ ﴿لَهَا﴾، مِنْ حيثُ هي ممَّا يَفْرَحُ الإنسانُ بكَسْبه، ويُسَرُّ بها، فَتُضافُ إلى مُلْكِه، وجاءت في السَّيِّئات بـ ﴿وَعَلَيْهَا﴾، مِنْ حيثُ هي أَوْزارٌ وأَثْقالٌ ومُتَحمَّلاتٌ صعبةٌ، وهذا كما تقولُ: لي مالٌ، وعليَّ دَينٌ[3]، وطَابَقَ في المعنى بينَ: ﴿كَسَبَتْ﴾ و﴿ٱكْتَسَبَتْ﴾؛ فالفعلُ الأوَّلُ يَختَصُّ بالخَيْر، والفعلُ الثّاني يَخْتَصُّ بالشّرِّ[4]، فالمعنى: لَها مَا كَسَبَتْ مِنْ خيرٍ، وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ مِنْ شَرٍّ، ويُوضِّحُ هذه المُقابلةَ الحَصْرُ المَفْهومُ مِنْ تقديمِ الخبرِ، في كونِ الخَيْرِ مَقْصورًا على الاتّصافِ بكَونِه لَها لا لغيرِها، فَيَكونُ مِنْ قبيلِ قَصْرِ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ، لا على العكس، ويَلْزَمُهُ كون الطَّاعةِ مَقصورًا عليها[5].

الـتَّرغـيـبُ والمحافظة على مَواجِبِ التَّكليفِ والـتَّـحْـذيـرُ من الإخلال بها

(1) القُونَويُّ، حاشية على البَيضاويِّ: 5/502-503.

(2) الزّمخشريُّ، تَفسيرُ الكَشّافِ: 1/332-333، والبَيضاويُّ، أَنوارُ التَّنزيلِ: 1/166، و أَبو حَيّانَ، البَحرُ المحيطُ: 2/762، والسَّمين، الدُّرُّ المصونُ: 2/699-700، والقاسِميُّ، محاسِنُ التَّأويلِ: 2/243، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 1/451.

(3) ابنُ عَطيَّةَ، المحرَّرُ الوَجيزُ: 1/393، والزّمخشريُّ، تَفسيرُ الكَشّافِ: 1/332.

(4) ابنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/137.

(5) القُونَويُّ، حاشية على البَيضاويِّ: 5/503.

اكتِسابُ الشَّرِّ فيه اعتمالٌ زائدٌ على كسبِ الخيرِ

وفي المقابل: فإنَّ ﴿ٱكۡتَسَبَتۡ﴾ فيه اعْتِمالٌ، أي: الاجتهادُ في العملِ، وسِرُّه أنَّ زِيادةَ المَبْنى تَدُلُّ عَلَى زيادة المَعْنَى، فلمَّا وردت في الشَّرِّ صِيغَةُ الافْتِعالِ مع ورودِ الثُّلاثيِّ في الخير، حَصَلَ التَّنْبيهُ على أنَّ النَّفْسَ أَجَدُّ في تَحْصيلِ الشَّرِّ، بخلافِ الخيرِ؛ فإنَّهُ ثَقيلٌ عَلَيْها، والمُرَادُ أنَّه إذا خَلَّى النَّفْسَ وطَبْعَهُ، فالأمرُ ذلكَ إلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللهُ تَعَالَى، وإلّا فَكَثيرًا ما يُسْتَعْمَلُ الكَسْبُ في الشَّرِّ أيضًا، كقوله تَعَالَى: ﴿بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ﴾ [البقرة: 81] الآية[1].

كما كرَّرَ فِعْلَ الكَسْبِ، وخالَفَ بَيْنَ التَّصريفِ حُسْنًا لِنَمَطِ الكلامِ، فإنَّ الحسناتِ مِمَّا يُكْسَبُ؛ للإشارةِ إلى أنَّه يُجزئُ في الاعتدادِ به مجرَّدَ وقوعِه، ولو مع الكَسَلِ دون بَذْلِ أيِّ جُهْدٍ، بلْ حينما ينوي المرءُ فعلَ الخيرِ فإنَّه يُثابُ عليه[2]؛ إذ كاسِبُها على جادَّة أمرِ اللهِ ورَسْمِ شَرْعِه، في حين أنَّ السَّيِّئاتِ تُكْتَسَبُ ببناءِ المُبالغةِ؛ إذ كاسبُها يَتَكَلَّفُ في أمرِها خَرْقَ حِجابِ نَهْيِ اللهِ تعالى ويتَخَطَّاه إليها، فلمَّا كان الشَّرُّ مِمَّا تَشْتَهيه النَّفْسُ، وهي مُنْجَذِبَةٌ إليه وأمّارةٌ به، كانت في تَحصيله أَعْمَلَ وأَجَدَّ، فَجُعِلَتْ لذلكَ مُكْتَسَبَةً فيه، ولمَّا لم تكنْ كذلكَ في بابِ الخَيْرِ، وُصِفَتْ بما لا دَلالةَ فيه على الاعْتمالِ، فَيَحْسُنُ في الآية مَجيءُ التَّصريفَيْنِ إحْرازًا لهذه المعاني[3].

غـرضُ المقابلةِ بـيـن الـكَـسْـبِ والاكـتـسـابِ الـتَّـرغـيـبُ في الخيرِ والتَّحذيرُ من الشَّرِّ

سِيقَت المُقابَلَةُ بين الكسبِ والاكتسابِ للتَّرغيب والمحافظةِ على مَواجِبِ التَّكليفِ، وللتَّحْذيرِ من الإخلال بها، وذلك ببيانِ أنَّ تَكليفَ كُلِّ نَفْسٍ - مع الموازنة بين التكليف وبين نِعْمَةِ التَّخفيفِ والتَّيسيرِ - تَتضَمَّنُ مُراعاتُهُ مَنْفَعةً زائدةً، وأنَّها تَعُودُ إليها لا إلى غيرها، ويَسْتَتْبِعُ الإخلالُ بها مَضَرَّةً تَحيقُ بها لا بِغَيْرِها؛ فإنَّ اختصاصَ

(1) البَيضاويُّ، أَنوارُ التَّنزيلِ: 1/166، وأَبو السُّعود، إرشادُ العَقلِ السَّليمِ: 1/276 والقُونَويُّ، حاشيةُ القُونَويِّ على البَيضاويِّ: 5/504.
(2) الرُّوينيُّ، من غريب بلاغة القرآن، ص: 648.
(3) ابنُ عَطيَّةَ، المحرَّرُ الوَجيزُ: 1/393، والزَّمخشريُّ، تَفسيرُ الكَشَّافِ: 1/332.

مَنْفعَةِ الفعلِ بفاعله مِنْ أقوى الدَّواعي إلى تَحصيلِه، واقتصارَ مَضَرَّتِه عليه مِنْ أشدِّ الزَّواجرِ عن مُباشرتِه، ويُؤَكِّدُ هذا: شمُولُ كلمةِ (ما) لِكُلِّ جُزءٍ من أجزاءِ مَكْسوبِهَا[1].

سِرُّ الدُّعاء بِعَدِمِ المؤاخذة على النِّسيانِ والخَطأِ مع كَوْنِهما مَعْفُوًّا عَنْهُما:

الفطنُ يخشى على نفسه الوقوعَ فيما لا مؤاخذة فيه؛ خوفًا من الوقوعِ فيما فيه مؤاخذة

الدُّعاءُ في قولِه تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ أي: بما أدَّى بِنَا إلى نِسيانٍ أو خَطأٍ من تَفريطٍ وقلَّةِ مُبالاةٍ، وتَرْكِ التَّحَفُّظِ والتَّحرِّي وغيرِهما، ممَّا يَدْخُلُ تحتَ وُسْعِنَا وقُدْرَتِنَا، فيدخلُ تحت التَّكْليفِ أَيْضًا، أي: المَسْؤولُ عَفْوًا لِلسّبَبِ المؤدّي إلَى النِّسيانِ لا نَفْسِه؛ إذ هُوَ مَرفوعٌ لقوله ﷺ: «إنَّ اللّه تعالى وَضَعَ عن أُمَّتي الخطأَ، و النِّسيانَ، وما اسْتُكرِهوا عليه»[2]، فيكونُ مَجَازًا بطَريقِ ذِكْرِ المُسَبَّبِ وإرَادَةِ السَّبَبِ، وهو التَّفريطُ وقِلَّةُ المُبالاةِ، فأَخرَجَه عن ظاهره بحَمْلِ النِّسيانِ والخطأِ إلى فِعْلٍ اختياريٍّ يُؤدّي إليهمَا[3].

وقد يكون الدُّعاءُ بعدمِ المُؤاخذةِ على الخطأ والنِّسيانِ على حقيقته؛ إذ لا تُمْتَنَعُ المؤاخذةُ بهما عَقلًا، فإنَّ الذُّنوبَ كالسُّموم، فَكَمَا أنَّ تناولَها يُؤدِّي إلى الهَلاكِ؛ فَتعاطي الذُّنوبِ – وإنْ كان خَطأً أو نِسْيانًا – لا يَبْعُدُ أن يُفْضيَ إلى العقاب وإن لم تكنْ عزيمةً، لكنَّه تعالى وَعَدَ بالتَّجاوز عَنْهُ رحمةً وفضلًا، فيجوزُ أن يدعوَ الإنسانُ به استدامةً واعتدادًا بالنِّعْمَةِ فيه[4].

وفيه مزيدُ مدحٍ للمؤمنين الدَّاعين، فهم يخافون من المؤاخذةِ فيما لا يُؤاخذُ به فكيف بما يُؤاخذُ عليه؟ وهذا ينطبق على حالِ السَّلف في تركِهم لأكثر المباحاتِ خَوفًا من الوقوعِ في المكروهات.

(1) أبو السُّعود، إرشادُ العَقلِ السّليم: 1/276، والألوسيُّ، روحُ المعاني: 2/67.

(2) الحديث: أخرجه ابنُ ماجَةَ، حديث رقم: (2045)، واللَّفظُ له، والطَّبرانيُّ في المعجم الأوسط، حديث رقم: (8273)، والبَيهَقيُّ في: (السُّنن الكبرى)، حديث رقم: (15094)، وصحَّحه الألبانيُّ في صحيح الجامع حديث رقم: (1836)، ينظر: الألبانيُّ: صحيح الجامع: 01/375.

(3) ابن التَّمجيدِ، حاشيَةُ ابنِ التَّمجيدِ على البَيضاويِّ: 5/505.

(4) ابن التَّمجيدِ، حاشيَةُ ابنِ التَّمجيدِ على البَيضاويِّ: 5/505، والقُونَويُّ، حاشيةُ القونويِّ على البَيضاويِّ: 5/505.

نُكْتَةُ الفَصْلِ بَيْن المُتعاطِفَيْنِ بتَكْرار النِّداءِ:

التَّلذُّذُ بإظهارِ النِّداءِ لإظهارِ التَّذلُّلِ به لربّ الأرض والسماء

قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ فَصْلٌ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ المُتَعاطِفَتَيْنِ، وهما جملة: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ المعطوف عليها، وجملة: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ المعطوفة، وجاءَ الفصلُ بإعَادَةِ النِّدَاءِ ﴿رَبَّنَا﴾، مَعَ أَنَّهُ في الظَّاهِرِ مُسْتَغْنًى عَنْهُ؛ لِأَنَّ مُخَاطَبَةَ المُنَادَى مُغْنِيَةٌ عَنْ إِعَادَةِ النِّدَاءِ، لَكِنْ قُصِدَ مِنْ إِعَادَتِهِ إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ[1].

فتوسيطُ النِّداءِ بين المُتعاطفَين لإبراز مزيدِ الضَّراعةِ[2] والتَّذلُّلِ، مع ما في ذلك من التَّلذُّذِ في نداء الله تعالى، ففيه تعليم تكرارِ ﴿رَبَّنَا﴾ في كلِّ حالٍ وآنٍ.

مُناسبة المجاز للاستِعارَةِ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾:

بيـان مُـناسبـة الحَمْلِ للتَّكْليفِ بما يَثْقُلُ ويشقُّ

الحَمْلُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ مَجَازٌ في التَّكْلِيفِ بِأَمْرٍ شَدِيدٍ يَثْقُلُ عَلَى النَّفْسِ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِاسْتِعَارَةِ الإِصْرِ[3]؛ لأَنَّ أَصْلَ الإِصْرِ مَا يُؤْصَرُ بِهِ، أَيْ: يُرْبَطُ وَتُعْقَدُ بِهِ الأَشْيَاءُ، وَيُقَالُ لَهُ: الإِصَارُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ مَجَازًا في العَهْدِ وَالمِيثَاقِ المُؤَكَّدِ فِيمَا يَصْعُبُ الوَفَاءُ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى﴾ [آل عمران: 81]، وَأُطْلِقَ أَيْضًا عَلَى مَا يَثْقُلُ عَمَلُهُ، وَالِامْتِثَالُ فِيهِ[4]، ومثلُه في قَوْلِهِ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: 157]، وَهُوَ المَقْصُودُ هُنَا، وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَتِ اسْتِعَارَةُ الحَمْلِ لِلتَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ الحَمْلَ يُنَاسِبُ الثِّقَلَ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَحْمِلْ﴾ تَرْشِيحًا مُسْتَعَارًا لِمُلَائِمِ المُشَبَّهِ بِهِ[5].

(1) ابن عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/140.
(2) أبو السُّعود، إرشادُ العَقلِ السّليم: 1/277.
(3) ابن عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/140.
(4) أبو السُّعود، إرشادُ العَقلِ السّليمِ: 1/277، والزّمخشريُّ، الكَشّاف: 1/332.
(5) ابن عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/141.

بلاغةُ المناسبةِ بيْنَ الدُّعاءَينِ في الآيةِ الكريمةِ:

إفـادةُ عمـوم الدُّعاء وشُموله لكـلِّ مـن رَفْـعِ المشَـاقِّ ودَفْـعِ العُقوبات

معنى قوله: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ أَيْ: مَا لَا نَسْتَطِيعُ حَمْلَهُ مِنَ العُقُوبَاتِ، فهو استِعْفاءٌ عن العقوبات الّتي لا تُطاقُ بعد الاستعفاءِ عمَّا يُؤدِّي إليها، والتَّعبيرُ عن إنزال ذلكَ بالتَّحميلِ مجازٌ، باعتبار ما يُؤدّي إليه[1].

ويجوزُ أن يكونَ طلَبًا لِمَا هو أعمُّ من الأوَّلِ لِتَخْصيص الأوَّلِ بالتَّشْبيه[2]، فهُنَا سَأَلُوا أَنْ لَا يُحَمِّلَهُمْ مَا لَا طَاقَةَ لَهُمْ بِهِ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الإِصْرِ السَّابِقِ لِتَخْصِيصِهِ بِالتَّشْبِيهِ وَعُمُومِ هَذَا، فجِيءَ بالتَّشْديدِ فِيما هو أعمُّ: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾، الدَّالّة على تَعدية الفعل إلى المفعول الثَّاني[3].

دَلالة تَكرير النِّداء بصيغة الجمع ﴿رَبَّنَا﴾ في هذه الدَّعواتِ:

تحقيق موجبات القـبـول ونـيـل المأمول

جاءَ قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾، وقوله: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ أدعيةً بصيغةِ الجمعِ وقتَ الدُّعاء؛ لبيانِ أنَّ قَبولَ الدُّعاءِ عند الاجتماعِ أكملُ؛ وذلك لأنَّ للهِمَمِ تأثيراتٍ، فإذا اجتَمَعَتِ الأرواحُ والدَّواعي على شيءٍ واحدٍ كان حصولُه أكملَ، وهذه الأدعيةُ كان المطلوبَ فيها التَّركُ، فجاءت مقرونةً بلفظ: (ربَّنا)[4].

وَجْهُ الجَمْعِ بين طلب العفو والمغفرة، وتَقْديمِهما على طلب الرَّحمة:

إظـهـار كـمـال التَّذلُّل في الدُّعاء بالعفو والغفران لـنـيـل الـلُّـطـف والإحسانِ

معنى الدُّعاءِ في قولِه: ﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾ أي: امْحُ ذُنوبَنا، إذِ العَفوُ مَحْوُ الجريمة، وقولُه: ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ أي: واسترْ عيوبَنا، إذِ الغَفْرُ في الأصلِ السَّتْرُ، والعفوُ والمَغْفِرَةُ مآلُهما واحدٌ، ولإظهارِ كَمالِ التَّذَلُّلِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ جاءَ قولُه تعالى: ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾، أيْ: تَعَطَّفْ بِنَا،

(1) القُونَويُّ، حاشيةُ القُونويِّ على البَيضاويِّ: 5/507، وابنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/141.
(2) الآلوسيُّ، روحُ المعاني: 2/68.
(3) أبو حَيّانَ، البَحرُ المحيطُ: 2/766-765، والبَيضاويُّ، أنوارُ التَّنزيلِ: 1/166، وابنُ التَّمجيدِ، حاشيَةُ ابنِ التَّمجيدِ على البَيضاويِّ: 5/507.
(4) الرَّازيُّ، مفاتيح الغيب: 7/114، والبَيضاويُّ، أنوارُ التَّنزيلِ: 1/167، وابنُ التَّمجيدِ، حاشيَةُ ابنِ التَّمجيدِ على البَيضاويِّ: 5/508.

وتَفَضَّلْ علينا بعدَ العفوِ والمَغْفِرَةِ بأنواعِ اللُّطفِ والكرامةِ؛ لأنَّك يا واسعَ الغفرانِ، ويا قديمَ الإحسانِ، وعَدتَ التَّائبينَ باللُّطفِ مع العَفْوِ والغُفْرانِ والإحسانِ؛ فَعُلِمَ وجْهُ تأخيرِ طَلَبِ الرَّحمةِ عَلَى أنَّ التَّحْليةَ بعد التَّخْليةِ، كما أنَّ تأخيرَ المَغْفِرَةِ؛ لأنَّ العفوَ فيه مُبَالَغَةٌ، فإنَّ محوَ الذُّنوبِ أهمُّ من سَتْرِ العُيوبِ[1].

فطَلَبُوا العَفْوَ، وَهُوَ الصَّفْحُ عَنِ الذَّنْبِ وَإِسْقَاطُ العِقَابِ، ثُمَّ سَتْرَهُ عَلَيْهِمْ صَوْنًا لَهُمْ مِنْ عَذَابِ التَّخْجِيلِ؛ لِأَنَّ العَفْوَ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي سَتْرَه، فَسَأَلُوا الإِسْقَاطَ لِلْعُقُوبَةِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ الأَهَمُّ، إِذْ فِيهِ التَّعْذِيبُ الجِسْمَانِيُّ وَالنَّعِيمُ الرُّوحَانِيُّ، ثم سألوا الْغُفْرَانَ، وهو سَتْرُ الذَّنْبِ، وَإِظْهَارُ الْإِحْسَانِ بَدَلَهُ، فَكَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ تَغْطِيَةِ ذَنْبِهِ وَكَشْفِ الإِحْسَانِ الّذِي غَطَّى بِهِ، ثم سألوا الرَّحْمَةَ، وهي إِفَاضَةُ الإِحْسَانِ[2].

سِرُّ عدم تَكرارِ النِّداءِ بالرُّبوبيَّةِ في قوله: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ﴾:

لسائلٍ أنْ يسألَ عن سرِّ عدمِ ذكرِ ﴿رَبَّنَا﴾ في قولِه تعالَى: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ﴾ كما ذُكرَ في الدَّعواتِ السَّابقة؟ والجواب: أنَّها نتائجُ ما تَقدَّمَ من الجُملِ الّتي افتُتِحَتْ بذلكَ، فجاء قوله: ﴿وَٱعۡفُ عَنَّا﴾ مُقابلًا لقوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾، وقوله: ﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾، مقابلًا لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا﴾، وَقوله: ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾ مُقابلًا لقوله عزَّ شأنُه: ﴿وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾؛ لأنَّ مِنْ آثارِ عَدَمِ المُؤاخَذَةِ بِالنِّسيان والخطأِ العفوَ، ومِنْ آثارِ عَدَمِ حَمْلِ الإصْرِ عليهم المغفرةَ، ومِنْ آثارِ عدمِ تَحميلِ ما لا يُطاقُ الرَّحمةَ؛ فَإِذا اسْتُجِيبَتْ تِلْكَ حَصَلَتْ إِجَابَةُ هَذِهِ بِالأَوْلَى؛ فَإِنَّ العَفْوَ أَصْلٌ لِعَدَمِ المُؤَاخَذَةِ، وَالمَغْفِرَةَ أَصْلٌ لِرَفْعِ المَشَقَّةِ، وَالرَّحْمَةَ أَصْلٌ لِعَدَمِ العُقُوبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالأُخْرَوِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ تَعْمِيمًا بَعْدَ تَخْصِيصٍ، كَانَ كَأَنَّهُ دُعَاءٌ وَاحِدٌ، فلا يَخفى حُسْنُ التَّرتيبِ[3].

ولم يذكُرْ لفظ: ﴿رَبَّنَا﴾ في الأدعيةِ أيضًا؛ لأنَّ النِّداء إنّما يُحتاج إليه عند البُعدِ، أمَّا

(1) البَيضاويُّ، أَنوارُ التَّنزيلِ: 1/167، والقُونَويُّ، حاشيةُ القُونويِّ على البَيضاويِّ: 5/508.
(2) أبو حَيّانَ، البَحرُ المحيطُ: 2/766، والآلوسيُّ، روحُ المعاني: 2/67.
(3) الآلوسيُّ، روحُ المعاني: 2/68، وابنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/141.

عند القُربِ فلا، وإنَّما حَذَفَ النِّداء؛ إشعارًا بأنَّ العبدَ إذا واظبَ على التَّضرُّعِ نالَ القربَ من الله تعالى، وهذا سِرٌّ عظيمٌ يُطَّلَعُ منه على أَسْرارٍ أُخَرَ[1].

كما أَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ مَعَ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا﴾؛ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَالعَرَبُ تَكْرَهُ تَكْرِيرَ اللَّفْظِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، إِلَّا فِي مَقَامِ التَّهْوِيلِ[2].

دَلالة الفصل في قوله: ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾:

تعليلُ الدَّعوات الماضية، وأنَّ المولى يَنْصُرُ أَوْلياءَهُ

فُصِلَ قَوْلُهُ: ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾؛ لِأَنَّهُ كَالعِلَّةِ لِلدَّعَوَاتِ المَاضِيَةِ: أَيْ: دَعَوْنَاكَ وَرَجَوْنَا مِنْكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ مَوْلَانَا، وَمِنْ شَأْنِ المَوْلَى الرِّفْقُ بِالمَمْلُوكِ، وَلِيَكُونَ هَذَا أَيْضًا كَالمُقَدَّمَةِ لِلدَّعْوَةِ الآتِيَةِ[3].

سرُّ تَفْريعِ الدُّعاءِ الأَخير بالفاء:

الثِّقةُ بالله عندَ الدُّعاءِ بالنَّصرِ، قائمٌ على حسنِ العملِ فيما قبل طلب النَّصر

أَدْخَلَ النَّظمُ (الفَاءَ) في قوله تعالى: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ إِيذَانًا بِالسَّبَبِيَّةِ، لِأَنَّ كَوْنَهُ تَعَالَى مَوْلَاهُمْ، وَمَالِكَ تَدْبِيرِهِمْ وَأَمْرِهِمْ، يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ النُّصْرَةُ لَهُمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، كَمَا تَقُولُ: أَنْتَ الشُّجَاعُ فَقَاتِلْ، وَأَنْتَ الكَرِيمُ فَجُدْ عَلَيَّ، أَيْ: أَظْهِرْنَا عَلَيْهِمْ بِمَا تُحْدِثُ فِي قُلُوبِنَا مِنَ الجُرْأَةِ وَالقُوَّةِ، وَفِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الخَوَرِ وَالجُبْنِ[4].

فهذا المعنى مُسْتَفَادٌ من التَّرتيبِ الّذي أفادتْه الفاءُ، أيْ: إذا كنتَ أنتَ مَوْلَانَا وسيِّدنا؛ فَحَقُّ المولى والسَّيِّدِ أن يَنْصُرَ عبيدَه عَلَى الأعداءِ[5].

فـ (الفاء) لِلتَّفْرِيعِ عَنْ كَوْنِهِ مَوْلًى؛ لِأَنَّ شَأْنَ المَوْلَى أَنْ يَنْصُرَ،

(1) الرّازيُّ، مفاتيح الغيب: 7/114، والبَيضاويُّ، أنوارُ التّنزيل: 1/167، وابنُ التَّمجيدِ، حاشيَةُ ابنِ التَّمجيدِ على البَيضاويِّ: 5/508.
(2) ابنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/141.
(3) ابنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/141.
(4) أبو حَيّانَ، البَحرُ المحيطُ: 2/767، والآلوسيُّ، روحُ المعاني: 2/69.
(5) البَيضاويُّ، أنوارُ التَّنزيلِ: 1/167، وابنُ التَّمجيدِ، حاشيَةُ ابنِ التَّمْجيدِ على البَيضاويِّ: 5/508، والقِنَّوجيُّ، فَتحُ البَيانِ: 2/166.

وَفي التَّفْرِيعِ بِالفَاءِ إِيذَانٌ بِتَأْكِيدِ طَلَبِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ بِالنَّصْرِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مُرَتَّبًا عَلَى وَصْفٍ مُحَقَّقٍ، وَهُوَ وِلَايَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البَقَرَة: 257]، وَوَجْهُ الاهْتِمَامِ بِهَذِهِ الدَّعْوَةِ أَنَّهَا جَامِعَةٌ لِخَيْرَيِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا نُصِرُوا عَلَى العَدُوِّ، فَقَدْ طَابَ عَيْشُهُمْ وَظَهَرَ دِينُهُمْ، وَسَلِمُوا مِنَ الفِتْنَةِ، وَدَخَلَ النَّاسُ فِيهِ أَفْوَاجًا[1].

سرُّ التَّعبيرِ بالقومِ الكافرين دونَ الاكتفاءِ بلفظِ الكافرين:

الدُّعاءُ بالنَّصرِ على القومِ الكافرين بِعَدِّهِم قوَّةً مجتمعةً على الباطلِ

جِيءَ بلفظِ القوم في قوله تعالى: ﴿فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ دونَ الاكتفاءِ بلفظِ الكافرينَ؛ لأنَّ المَطلوبَ النّصرةُ عَلَى المجموعِ مِنْ حيثُ المجموعُ، لا كُلِّ واحدٍ واحدٍ؛ لأنَّ الشَّخصَ قد يكونُ غالبًا على كلِّ واحدٍ إذا انفردَ، ولا يكونُ غالبًا عَلَى المجموعِ؛ فإنَّ ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ وإنْ كان مُحلّى بـ (اللَّام) الاسْتغْرَاقيَّة؛ لَكِنَّهُ بمعنى كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، لا بمعنى المَجموعِ مِنْ حيثُ المجموعُ، فَذِكْرُ القومِ للتَّنْصيصِ على المَطلوبِ، على أنَّ ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ صفةٌ تَطْلُبُ مَوْصُوفًا[2]، وللإشارةِ إلى أنَّ طلبَ النَّصرِ كان على القومِ بِعَدِّهِم قومًا لهم قوامة واجتماعٌ وقوَّةٌ.

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الكَسْب والاكْتِساب:

الكَسْبُ فِعْلٌ عَائِدٌ نفعُه وضرُّه على فَاعِلِهِ، والاكْتِسَاب المُبالَغةُ في الكسب

الكَسْبُ: الفِعْلُ العَائِدُ على فَاعِلِهِ بِنَفْعٍ أَوْ ضُرٍّ[3]، وَيَشْتَمِلُ على ما هُوَ خَيْرٌ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗا﴾ [الأَنْعام: 158]، وفي ما هُوَ شَرٌّ، كَقَوْلِهِ: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ﴾ [البقرة: 81]، ويَكُونُ لِنَفْسِهِ ولِغَيْرِهِ، والاكْتِسابُ: المُبالَغَةُ والاعْتِمالُ في الكَسْبِ، ويَكونُ لِنَفْسِهِ خاصَّةً[4]؛ فَفي الاكْتِسابِ مَزِيدُ أَعْمالٍ وتَصَرُّفٍ؛ أَمَّا إِذا جاءَ الكَسْبُ مُجْتَمِعًا مَعَ

(1) ابنُ عاشور، التَّحريرُ والتَّنويرُ: 3/142.
(2) البَيضاويُّ، أَنوارُ التَّنزيلِ: 1/167، والقُونَويُّ، حاشيةُ القُونَويِّ على البَيضاويِّ: 5/508.
(3) العَسكَريُّ، الفُروقُ اللُّغَويّةُ، ص: 137.
(4) أَبو حَيّانَ، البَحرُ المحيطُ: 2/762.

الاكْتِساب، فَإِنَّ الكَسْبَ هُنا لا يَعْني إلَّا ما هُوَ خَيْرٌ، والاكْتِسابُ يَعْني ما هُوَ شرٌّ؛ قال تَعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، وعِنْدَ الافْتِراقِ يَحْتَمِلُ الاكْتِسابُ المَعْنَيَيْنِ، كما هُوَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ [النِّساء: 32]، أَيْ: لِلرِّجَالِ نَصيبٌ مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ وَعِقَابِهِ مِمَّا اكْتَسَبُوا، فَعَمِلوهُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَلِلنِّساءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ مِنْ ذَلِكَ[1]، قال في المحرّر الوجيز: "والذي يظهر لي في هذا أن الحسنات هي ممّا يكسب دون تكلّف، إذ كاسبها على جادّة أمر اللّه ورسم شرعه، والسّيئات تكتسب ببناء المبالغة، إذ كاسبها يتكلّف في أمرها خرق حجاب نهي اللّه تعالى، ويتخطّاه إليها، فيحسن في الآية مجيء التّصريفين، إحرازا لهذا المعنى"[2].

النِّسيان والغَفلة:

الغفلة تَرْكٌ باختيار الغافل، والنِّسيانُ تَرْكٌ بغير اختياره

الغَفْلَةُ: عدمُ التَّفَطُّنِ للشَّيءِ، وعدمُ حضورِه في البالِ بالفعلِ، سواءٌ بَقيتْ صُورَتُه أو معناه في الخَيالِ أو الذِّكرِ، أو انْمحَتْ عن أحدِهما؛ فهي تَرْكٌ باختيارِ الغافلِ، والنِّسيانُ: غَيبَةُ الشَّيْءِ عَن القلبِ، بحيثُ يَحتاجُ إلَى تَحْصيلٍ جَديدٍ[3]، فهو تَرْكٌ بغير اختيارِه، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٢٠٥﴾ [الأعراف: 205]، ولم يَقُلْ: (ولا تَكُنْ من النَّاسينَ)، فإنَّ النِّسيانَ لا يَدخلُ تحتَ التَّكليفِ، فلا يُنهى عنه[4]، فالغَفْلَةُ: أَعَمُّ من النِّسيانِ؛ لأنَّ النِّسيانَ يَحْتاجُ صاحبُه إلى تَجَشُّمِ كَسْبٍ جديدٍ، وَكُلْفَةٍ في تَحصيله ثانيًا[5]، فكلُّ نِسْيَانٍ غَفْلَةٌ، وليس كُلُّ غَفْلَةٍ نِسْيَانًا، قال ابن الأنباري: "والمراد بالنّسيان هاهنا: التّرك مع العمد، لأنّ النّسيان الّذي هو بمعنى الغفلة، قد أمنت الآثام من جهته، والخطأ أيضاً هاهنا من جهة العمد، لا من جهة السّهو، يقال: أخطأ الرّجل: إذا تعمّد، كما يقال: أخطأ إذا أغفل"[6].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 6/669.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/393.
(3) الكَفَوِيُّ، الكُلّيّاتُ، ص: 506.
(4) ابن القَيِّم، مدارِجُ السّالِكِين: 2/405.
(5) العَسكَريُّ، الفُروقُ اللُّغَويّةُ، ص: 389.
(6) العَسكَريُّ، الفُروقُ اللُّغَويّةُ، ص: 389.

الخاطئ والمُخطئ:

الخاطِئُ المتَعمِّدُ الخَطأَ، وَالمُخطِئُ الّذِي لا يَتعمَّدُهُ

الخَطَأُ: هو أنْ يَقْصِدَ المَرْءُ الشَّيءَ فَيُصيبُ غيرَهُ، وَاسْمُ الفَاعِلِ منه مُخْطِئٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: 5]، والخِطْءُ: مَصْدَرُ خَطِئَ، إِذَا أَصَابَ إِثْمًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ عَمْدٍ، واسمُ الفاعلِ منه خَاطِئٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [العلق: 16]، وقال عزَّ شأنه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴿٨﴾﴾ [القَصَص: 8]، فالخاطِئونَ: الآثمون أصحابُ الخطايا، الّذين تعمَّدوا الذَّنب وقصدُوه، أمَّا المُخطئون: فقد أرادوا الصَّوَابَ؛ لكنَّهم لم يُوفَّقوا إليه، فصاروا إلى غيره[1]. وعليه فالخَاطِئُ في الدِّين لا يكون إلّا عاصيًا، أمَّا المُخْطِئُ فلا يُعَدُّ عاصيًا، بلْ قد يكونُ المُخْطِئُ مِنْ طريق الاجتهادِ مُطيعًا مأجورًا؛ لأنَّه قَصَدَ الحَقَّ واجتهدَ في إصابتِه[2]، فالفَرْقُ بينَهما أنَّ الخَطَأ خِلافُ الصَّوابِ في الفِعْلِ فَقَطْ، وفاعلُه تكونُ نِيَّتُهُ حَسَنَةً، فهو غيرُ مُتَعَمِّدٍ، فقد أصابَ في الإرادةِ، وأَخطأَ في الفعلِ، وأمَّا الخِطْءُ: فهو الخَطَأُ التَّامُّ في الإرادةِ والفعلِ، فَمُرْتَكِبُه سَيِّئُ القَصْدِ، مُتَعَمِّدٌ لِمَا ارْتَكَبَه[3]، قيل الخاطئ هو الّذي أتى بالخطيئة عمدا، وفرق بين الخاطئ والمخطئ، فلهذا الفرق يقال لمن يجتهد في الأحكام، فلا يصيب إنّه مخطئ، ولا يقال إنّه خاطئ[4]، بينما قال إخوة يوسف، معتذرين على فعلتهم الشّنعاء الّتي فعلوها مع سبق الإصرار والتّرصّد، كما ورد في القرآن: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾﴾ [يوسف: 91].

(1) الجَوهَريُّ، الصّحاح: (خطأ)، وابنُ منظورٍ، لِسانُ العَرَبِ: 1/67، والزّمخشريُّ، الكَشّاف: 4/606، وابنُ عَطيّةَ، المحَرَّرُ الوَجيزُ: 3/277، وأَبو حَيّانَ، البَحرُ المحيطُ: 8/287.

(2) العَسكَريُّ، الفُروقُ اللُّغَويَّةُ، ص: 221.

(3) الشّنقيطيُّ، دَفعُ إيهامِ الاضطِرابِ، ص: 279.

(4) الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 18/505.

الوليّ والمولى والنَّصير:

المَولى: هُوَ السَّيِّدُ والمَملوكُ والحَليفُ، وابْنُ العَمِّ، وَالأَولَى بالشَّيْء، والصَّاحِبُ المُعينُ. والمعنى في حقِّ اللّه: المعينُ الّذي تَرْكَنُ إليه، وتَعتمِدُ عليه، وتَحتمي به عند الشِّدَّةِ والرَّخاءِ، وفي السَّرّاء والضَّرّاء[1]، والوَليُّ في أسماءِ اللّه تعالى خاصٌّ بالمؤمنينَ؛ فاللّه وليُّ المؤمنين، أَي: مُعينُهم وَالمُؤمنُ وَليُّ اللّه، أَي: المُعانُ بنَصْرِ اللّه[2]ﷻ، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: 257]، أمّا المَولى: فيُطلَقُ على المعنى الخاصِّ بالمؤمنين، كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ ١١﴾ [محمّد ﷺ: 11]، ويُطلَقُ أيضًا بالمعنى العامِّ، مثلُ قولِه تعالى: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّ﴾ [يونس: 30]، ولا تعارضَ بين الآيتَين الكريمتَين؛ إذ معنى كونِه مولى الكافرين، أي: مالكُهم والمُتصرِّفُ فيهم بما شاءَ، ومعنى كونِه مولى المؤمنين دونَ الكافرين، أيْ: ولاية محبَّةٍ وتَوفيقٍ[3].

الوليُّ خاصٌّ بالمؤمنين، والمَوْلى عامٌّ

أمَّا الفرقُ بين الوَليِّ والنَّصيرِ؛ فإنَّ الوَلاية تكونُ بإخلاصِ المَوَدَّةِ، والنَّصيرُ: يكونُ بالمَعونةِ والتَّقويةِ، وقد لا تُمْكِنُ النُّصْرةُ مع حصولِ الوَلايةِ[4].

الوَلايةُ تكونُ بإخلاص المَودَّة، والنُّصرةُ تكون بالمعونة

(1) ابنُ منظور، لِسانُ العَرَب: (ولي).
(2) العَسكَريُّ، الفُروقُ اللُّغَويَّةُ، ص: 284.
(3) الشِّنقيطيُّ، دَفعُ إيهامِ الاضطِرابِ، ص: 89.
(4) العَسكَريُّ، الفُروقُ اللُّغَويَّةُ، ص: 189.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع، سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 4 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-55-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 4 : سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-55-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5828584 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»